معالي السيدة سهير العلي ، وزيرة التخطيط
أصحاب السعادة،
السيدات والسادة الخبراء،

يسرني أن أرحب بكم في لجتماع الخبراء حول إدماج التحولات الديموغرافية في خطط وبرلمج التنمية الذي تنظمه الاسكوا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان و المجلس الأعلى للسكان في الأردن .

إن التحولات الاقتصادية، والاجتماعية ، والديموغرافية التي شهدها العالم خلال العقود الماضية أ دت إلى بلورة إطار مفاهيمي جديد يعتمد العلاقة المتبادلة، والمتشابكة التي تربط السكان بالتنمية. وتعزى أسباب التحولات هذه إلى أن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعيه التي تبنتها الدول خلال المراحل المختلفة لعملية التنمية كانت أحادية الجانب، ولم تولي الاهتمام الواجب للاعتبارات النوعية للسكان .

كل ذلك جعل المؤسسات الدولية تبحث عن الحلول وتناقش البدائل في مؤتمراتها العلمة، ولاسيما خلال عقد التسعينات من القرن الماضي. ومن المبادئ الأساسية التي تضمنتها خطط العمل التي نتجت عن هذه المؤتمرات مبدأ " الإنسان محور التنمية". ويترتب على هذا المبدأ التزامات أساسية أهمها ضرورة إدماج التغيرات الكمية والنوعية للسكان في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلم يعد عامل السكان والمتغيرات الديموغرافية عنصرا سلبيا يؤثر على لتجاهات التنمية ولا يساهم فيها.

وقد شدد برنامج عمل مؤتمر القاهرة الذي لنعقد عام ١٩٩٤ على أن السياسات السكانية يجب أن لا تنطوي بأي شكل من الأشكال على تحقيق أهداف ديموغرافية،بمعزل عن قضايا التنمية بأكملها. فارتفاع معدلات الخصوبة مثلا لم يعد مشكلة كمية بل مشكلة نوعية (لجتماعية) ترتبط بالوضع الاقتصادي، والاجتماعي، والتعليمي للمرأة والرجل، كما يرتبط بمستوى تنمية الموارد البشرية وبمستوى الفقر. وكذلك مسائل الهجرة والشباب والمرأة والتحضر لصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياسات الاجتماعية والاجتماعية بحيث تصبح عملية ادماج الديموغرافيا بالتنمية ضرورة لابد منها .

السيدات والسادة الخبراء

ينعقد لجتماعنا اليوم وبلدلنا العربية تمر في مرحلة مهمة تستدعي مراجعة سياسلتها وتقييم نتائج هذه السياسات، فالتحديات أمامها متعددة وخيارلتها محدودة. إن البلدان العربية التي تميزت بلتساع قاعدة الهرم السكاني، مقبلة على تغيير كبير خلال الأعوام القليلة القادمة، يضاهي التغيرات الديموغرافية التي حصلت في

بلدان شرق آسيا. فالفئة العمرية دون الخامسة عشرة المهيمنة على تركيبة السكان ستتجه نحو الانخفاض مفسحة المجال أمام تزايد فئة أخرى هي فئة السكان في سن العمل. وقد يؤدي الانخفاض المتوقع للخصوبة بالتزامن مع عدد أقل من السكان المعالين، إلى إمكانات التنمية والتي قد تمتد على مدى خمسة وعشرين سنة، خاصة وإن التجارب التاريخية تبين أن حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول، في أوقات متفاوتة ولزمن محدد، ظهور ما يطلق عليه ب "الهبة الديموغرافية".

إلا أن ألفرصة الديموغرافية هذه غير حتمية بل يجب السعي للحصول عليها. وبما أن المدة المتاحة للحصول على هذه الهبة قصيرة الأمد بطبيعتها، ونظرا لما ينطوي عليه لنخفاض الخصوبة من أبعاد تطال كبار السن، حيث تؤدي إلى رفع معدلات الإعالة مجددا. إن فعالية هذه الفرصة مشروطة بحسن وعقلانية السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. أما في حال غياب ذلك، فإنها ستصبح عبء اقتصاديا يتمثل في ارتفاع نسب العاطلين عن العمل وعاملا دافعا بلتجاه المزيد من الهجرة .

السيدات والسادة الحضور

اليوم، ونحن بصدد الولوج في مرحلة جديدة من مراحل التحول الديموغرافي، لابد لنا من الاستعانة بالخبراء في إجراء البحوث وإعداد الدراسات التي تضع الأطر العلمة التي ترشد متخذي القرار في سعيهم لصياغة السياسات المناسبة التي يمكن لها أن تستوعب الفرص التي تتيحها وتواجه التحديات التي تفرضها الهبة الديموغرافية. لا بد لنا أيضا من إجراء ذلك في ضوء التجارب الدولية المعاصرة . وبما أن الاسكوا قد شرعت حديثا بتنفيذ مشروعها الجديد في إعادة صياغة السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية بما يتلائم والمنظور التنموي القائم على فلسفة التنمية العادلة، التي تعتبر أن الإنسان محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن عدالة توزيع ثمار التنمية هي حق من حقوق الإنسان. عمدت أيضا إلى تكييف برنامج عملها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لخدمة مشروع التنمية الاجتماعية العادلة، معتبرتا أن دمج التحولات في الهيكل العمري للسكان هو مشروع لستراتيجي، يساهم في رفع وتيرة التنمية الاجتماعية، كما يساهم في تنمية الموارد البشرية.

ضمن هذا السياق ، تعمل الاسكوا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ مشروع "إدماج التحولات الديموغرافية في عملية التنمية في المنطقة العربية ". وعملا بوثيقة المشروع الموقعة بين الصندوق والاسكوا، تولى فريق عمل السكان والسياسة الاجتماعية ضمن خطة عمله لعام ٢٠٠٧، سلسلة من النشاطات، أولها عقد لجتماع للخبراء المعنيين بالشأن السكاني والتنموي في البلدان العربية لمناقشة وإقرار إطار عام نموذجي يساعد على ترجمة المبادئ الأساسية لعملية الإدماج ببرامج واليات محددة.

استنادا إلى ما تقدم ، ارتأت شعبة التنمية الاجتماعية / فريق السكان والسياسات الاجتماعية، عقد اجتماع خبراء للتداول بشان الجوانب الرئيسية لمسألة إدماج التغيرات الديموغرافية في عملية تخطيط وإعداد برامج التنمية ألا وهي: الجانب النظري؛ والجانب التطبيقي؛ وتجارب دول أخرى في هذا المجال. وهي بذلك تهدف إلى أمرين رئيسيين، الأول يركز على الدور الداعم الذي توفره النماذج القياسية المعلصرة في الأعداد لإستراتيجيات التنمية الوطنية، وفي إعادة صياغة السياسات الاجتماعية والسكانية وذلك في ضوء التغيرات الديموغرافية المرتقبة. والثاني يهدف للوصول إلى إطار استرشادي يشمل الخطوات الرئيسية والمتطلبات الأساسية المتعلقة بإدماج التغيرات الديموغرافية في عملية التنمية. ويمكن لهذا الإطار أن يكون مرجعا يتداوله المعنيون بالموضوع، ويساهم في بناء القدرات الوطنية، ويلقي الضوء على أهمية التحليل القياسي في ترشيد السياسات، وتعظيم مردودها الإيجابي، وينقل تجارب وخبرات دول أخرى في هذا المجال.

بهذا الخصوص ستتم مناقشة الدراسة المعنونة "التحولات الديموغرافية وطرق تكاملها مع عملية تخطيط وصياغة برامج التنمية في المنطقة العربية" على مدى يومين. اعتمدت الدراسة في إعدادها على استعراض وتحليل أهم النماذج النظرية و القياسية، التي يمكن الاستعانة بها في عملية التخطيط وإعداد البرامج التنموية المتكاملة .

وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أدعو السادة الخبراء للمشاركة الفعالة في هذا الاجتماع من خلال تقديم الخبرة، والمشورة العلمية والعملية، والتعاون مع الاسكوا للوصول إلى إطار عام يمكن الاسترشاد به ويمكن متخذي القرار من الاستعانة به في وضع سياسات متكاملة على الصعيد الكلي ورؤيتنا المستقبلية في ذلك هي رؤية جديدة لا تضع في آفاقها التغيرات العددية للسكان فحسب، بل تشدد على انتهاج الدول العربية نهجا استراتيجيا في النظر إلى المستقبل، خلصة وأن الفرصة الديموغرافية قد تكون الأخيرة المؤاتية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة في العالم العربي.

ومع ترحيبي بكم مجددا ، لشكر الحكومة الأردنية، ممثله بمعالي وزيرة التخطيط السيدة سهير العلي، لرعليتها لأعمال هذا الاجتماع، كما ارحب بالسادة ممثلي المنظمات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والسادة الخبراء، متمنيا النجاح لهذا الاجتماع .